



مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود

22 - 26 فبراير 2027

مدرب (إسبانيا)



مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود

المرجع: 103197_120240 التاريخ: 22 – 26 فبراير 2027 المكان: مدريد (إسبانيا) الرسوم: Euro 5600

المقدمة

تعد مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود من الركائز الأساسية لضمان وضوح النص القانوني ودقته وقابليته للتطبيق. يركز هذا البرنامج على بناء فهم عميق لمنهجيات الكتابة القانونية بما يحقق الاتساق بين الصياغة اللغوية والمضمون القانوني. ويهدف إلى تطوير القدرة على تحليل النصوص القانونية وصياغتها بأسلوب مهني يحد من التفسير الشخصي. كما يعالج التحديات العملية المرتبطة بأخطاء الصياغة القانونية وتأثيرها على التطبيق والتنفيذ.

تتناول هذه الدورة التدريبية في مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود، الصياغة القانونية الحديثة ومقارنتها بالأساليب التقليدية، وتركز على تقنيات صياغة العقود القانونية وصياغة التشريعات القانونية احترافياً. كما تعزز مهارات الكتابة القانونية المتقدمة لدى المشاركين في السياقات المؤسسية والتشريعية. وتغطي هذه الدورة التدريبية، التطبيقات العملية للصياغة القانونية العملية ضمن إطار نظري منظم.

الفئات المستهدفة

تستهدف دورة مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- القانونيون العاملون في إدارات التشريع والعقود.
- المستشارون القانونيون في الجهات الحكومية.
- مساعدا المستشارين القانونيين في المؤسسات العامة.
- المختصون بإعداد النصوص القانونية في الوزارات.
- القانونيون المشاركون في إبرام العقود الدولية.
- أعضاء الإدارات القانونية في الشركات الحكومية.
- أعضاء الإدارات القانونية في الشركات الخاصة.
- المحامون المتخصصون في العقود المحلية.
- المحامون العاملون في العقود الدولية.
- العاملون في تقديم المشورة القانونية.
- مدراء إدارات الشؤون القانونية.
- مدراء إدارات العقود وتنفيذها.
- القانونيون في الهيئات التنظيمية.
- الباحثون في الصياغة القانونية المقارنة.
- كل من يسعى لتطوير الكتابة القانونية المتخصصة.

أهداف الدورة التدريبية

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم أسس الصياغة القانونية للعقود بشكل منهجي.
- إدراك أهداف الصائغ القانوني ودوره المهني.
- تنمية القدرة على إعداد النصوص القانونية الدقيقة.
- تطوير مهارات الصياغة التشريعية بشكل احترافي.
- تعزيز القدرة على تحليل النصوص القانونية المعقدة.
- إتقان تقنيات صياغة العقود القانونية بمختلف أنواعها.
- التمييز بين الصياغة القانونية الحديثة والتقليدية.
- اكتساب مهارات إعداد العقود القانونية المتوازنة.
- تحسين استخدام المصطلحات القانونية المتخصصة.
- تقليل مخاطر أخطاء الصياغة القانونية.
- بناء القدرة على التركيب الفني للقاعدة القانونية.
- تعزيز الدقة في كتابة العقود بلغة قانونية دقيقة.
- فهم منهجيات الكتابة القانونية المعتمدة دولياً.
- تطبيق الصياغة القانونية العملية في النصوص.
- رفع مستوى الاحتراف في صياغة التشريعات.
- تحسين القدرة على مراجعة النصوص التشريعية.
- دعم اتخاذ القرار القانوني السليم عبر الصياغة.

الكفاءات المستهدفة

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود:

- تركيب الجملة القانونية بشكل مهني.
- استخدام التحليل القانوني في الصياغة.
- إتقان الصياغة القانونية الاحترافية.
- إعداد الديباجات التشريعية والعقدية.
- تنظيم النصوص القانونية بوضوح.
- استخدام الألفاظ القانونية بدقة.
- تطبيق مهارات الصياغة التشريعية.
- التمييز بين أنواع الصياغة القانونية.
- تحرير العقود وفق قواعد مهنية.
- مراجعة النصوص القانونية بكفاءة.
- صياغة البنود العقدية بوضوح.
- ضبط المصطلحات القانونية الموحدة.
- تقويم النصوص القانونية وتحسينها.
- توظيف الصياغة القانونية المقارنة.

دراسة سيناريوهات

في تدريب مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود، سيطور المشاركون قدراتهم من خلال دراسة السيناريوهات التالية:

- تحليل عقد يحتوي على غموض تشريعي.
- مراجعة نص قانوني متعدد التفسيرات.
- معالجة تعارض بين بندين عقديين.
- إعادة صياغة شرط جزائي غير دقيق.
- تقييم صياغة ديباجة عقد حكومي.
- تحليل قرار إداري من حيث الصياغة.
- اكتشاف أخطاء الصياغة القانونية الشائعة.
- مقارنة نصين تشريعيين مختلفين.
- تحسين لغة عقد طويل ومعقد.
- ضبط مصطلحات قانونية غير منسجمة.

محتوى الدورة

الوحدة الأولى: المهارات الفنية لتركيب الجمل التشريعية

- مفهوم تركيب الجملة القانونية.
- العلاقة بين الفرض والحكم القانوني.
- تحديد المخاطب بالحكم بدقة.
- تعريف الفاعل القانوني ودوره.
- تصنيف الفاعل القانوني في النصوص.
- دور الفعل القانوني في التشريع.
- ضبط التسلسل المنطقي للجملة.
- استخدام الصياغة القانونية العملية.
- معالجة الغموض في الجمل التشريعية.

الوحدة الثانية: التركيب النموذجي للعقود

- مفهوم الديباجة وأهميتها القانونية.
- عناصر الديباجة العقدية.
- أنواع البنود العقدية الأساسية.
- الشروط الجوهرية في العقود.
- تنظيم مضمون العقد بشكل متوازن.
- صياغة الالتزامات المتبادلة.
- إعداد المرفقات والملاحق.
- تعريف المصطلحات العقدية بدقة.
- تقنيات تحرير العقود باحتراف.

الوحدة الثالثة: التركيب القانوني للوثائق التشريعية

- الهيكل العام للنص التشريعي.
- شكل القانون من حيث الصياغة.
- الفرق بين القرار واللائحة.
- صياغة التعميمات القانونية.
- أركان القرارات واللوائح.
- القواعد القانونية الملزمة.
- مفهوم البطلان التشريعي.
- أسباب البطلان في الصياغة.
- مراجعة النصوص التشريعية.

الوحدة الرابعة: أنواع الصياغة التشريعية

- مفهوم الصياغة المادية.
- مفهوم الصياغة المعنوية.
- خصائص الصياغة الجامدة.
- خصائص الصياغة المرنة.
- إحلال الكم محل الكيف.
- استخدام القرينة القانونية.
- الحيلة القانونية في الصياغة.
- أثر نوع الصياغة على التطبيق.
- اختيار الصياغة الأنسب للنص.

الوحدة الخامسة: أشهر الألفاظ القانونية في اللغة

- الصيغ الآمرة في التشريع.
- صيغ الإباحة وتخويل السلطة.
- صيغ الحظر وإبطال السلطة.
- صيغ منح الحق القانونية.
- صيغ إبطال الحق.
- صيغ تخويل الاختصاص.
- صيغ الشرط والاشتراط.
- ضبط الألفاظ القانونية الدقيقة.
- توحيد المصطلحات التشريعية.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية

تسهم هذه الدورة في بناء أساس متين في مهارات الكتابة القانونية وتقنيات صياغة التشريعات والعقود وفق معايير مهنية عالية، يعزز البرنامج القدرة على إعداد النصوص القانونية وصياغتها بدقة ووضوح، كما يدعم تطوير مهارات الصياغة القانونية المتقدمة وتقليل مخاطر النزاعات التفسيرية، ويوفر إطاراً عملياً ومنهجياً للارتقاء بجودة الصياغة القانونية في البيئات المؤسسية والتشريعية.